ISBN : 999-999-99-99

متطلبات الادارة الالكترونية والإدارة العمومية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة - رؤية مستقبلية-

Requirements of electronic administration and public administration in achieving sustainable local development –Vision for the future –

الاستاذ الدكتور: محمـــد عجـــيلة
جامعة غرداية
مخبر السياحة الاقليم والمؤسسات
Adjila_78@yahoo.fr

الدكتور: سعيداني محمد السعيد
جامعة الاغواط
مخبر السياحة الاقليم والمؤسسات
saidanimouha@gmail.com

مقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات واسعة وتطورات ملحوظة، نتج عنه انتقال المجتمع إلى مستوى حضاري آخر يعرف بمجتمع المعرفة، فإن الإدارة الإلكترونيـــة مطلـــب ملـــح لأي إدارة قصـــد تحقيـــق الجـــودة والكفـــاءة المطلوبـــة في أداء الخـــدمات، و مجـــارات الإدارات في الـــدول الرائـــدة في هـــذا المجال لتحقيـــق التواصـــل الـــدولي بـــين المؤسســـات، وتجســـيد التعامـــل الإلكتروني ، فالإدارة الإلكترونية تحقق السرعة والجودة التي يأملها المواطن من الإدارة، والتي توفر علـــى نفســـها وعلـــى المتعامل معها عامل الوقت والتكاليف، مع خلق كفاءات عالية قادرة على التســـيير الأمثـــل لهـــذه الإدارة. وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية والإصلاح الإداري المنشود، ولا يكون تحقيق ذلك إلا عن طريق تعزيز الشفافية وإزالة قيود الوقت والمسافة وأي فجوات أخرى، ونشر المعلومة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتكمن أهمية التنمية المحلية في أنها تنمية مستدامة ، و باعتبارها تنمية إلى التغيير المستمر والشامل لجميع السياسات الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية ، والبحث عن كيفية تطوير المناطق الأكثر تخلفا في الدولة وذلك لأن التنمية المحلية محدودة المكان والسكان وتسعى لإشباع الحاجات العامة و المحلية التي تعتبر من أهم الأساسيات التي تقوم بها المجتمعات في مختلف الميادين وذلك حسب الوسائل المحلية المتاحة واستغلالها استغلالا أمثلا بكفاءة وفعالية .

تمثل التنمية المحلية جوهرة التنمية الشاملة لأنها تسعى وتهدف إلى تحقيق التوازن التنموي من خلال الإهتمام بالمناطق الحضرية والريفية للدولة وذلك من أجل تضييق الفجوة التنموية بينهما لذلك نجد برامج التنمية المحلية التي تبنيها الدولة ومن بينها المخطط البلدي للتنمية و المخطط القطاعي للتنمية ، ولتحريك وتنفيذ هذه البرامج والمخططات ، وحتى تتجسد التنمية المحلية في ميدان

لا بد لها من مقومات وأسس تقوم عليها ومن بينها الإدارة المحلية التي تمثل الدولة على المستوى المحلي والتي من مهامها السهر على إنجاز وتنفيذ المخططات برامج التنمية وتلبية حاجات المجتمع المحلي وتوفير كافة الخدمات له في جميع المستويات.

أولا:تعريف الادارة الالكترونية وعناصرها

1– تعريف الإدارة الإلكترونية

عرفت الإدارة الإلكترونية بأنها استخدام الو سائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم، أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان، في حيث ركزت دراسات أخرى على محاولة تبين مدى إمكانية اختصار الوقت والسرعة في إنجاز المعاملات، وتقريب المسافات، فعرفت الإدارة الإلكترونية، بأنها "إنجاز المعاملات الإدارية، أو تقديم الخدمات العامة عبرا شبكة الإنترنت، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجازها[1]

2–عناصر الإدارة الإلكترونية

تتكون الإدارة الإلكترونية من أربعة عناصر هي:[2]

– عتاد الحاسوب: وهو كل ما يتعلق بأجهزة الحاسوب وملحقاتها، وعلى المؤسسات مراعاة أحدث العتاد في العالم من أجل توفير تكاليف التطوير المستمر وتكاليف الصيانة، وأيضا ملائمة عتاد الحاسوب للتطورات البرمجية.

– البرمجيات: البرمجيات هي مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي والاستفادة من إمكانياته المختلفة.
– الشبكيات: وتتمثل في الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترانت، الإكسترانت، وشبكة الإنترنت التي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة ولإدارتها الإلكترونية.

– صناع المعرفة: وهو العنصر الأهم في الإدارة الإلكترونية من القيادات الرقمية، والمديرون، والمحللون للموارد المعرفية

3–خصائص الإدارة الإلكترونية :يسمح استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الإدارة الإلكترونية بتوفير ثلاث خدمات للمواطنين تتمثل أبرزها مايلي[3]:
–خدمات المعلومات :البحث عن المعلومات التي تساعد على تحديد الاحتياجات بدقة .
–خدمات الاتصالات :التي تسمح لهم بالاتصال مع المسؤولين الإداريين أو الموظفين.
–خدمات المعاملات :تساعد الموا ن على التواصل مع الإدارة مباشر وبدون عراقيل.

ثانيا– تعريف التنمية المحلية والادارة المحلية

ISBN : 999-999-99-99

1-تعريف التنمية المحلية: (LOCAL DEVELOPMENT):

ظل مفهوم التنمية مرادفا لمعنى النمو إلى غاية السبعينات ، لكن كشفت الحقيقة أن التخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار وإنما يرجع ذلك إلى عوامل أخرى غير اقتصادية ومهمة في التنمية وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع والجانب السياسي المرتبط بالحريات وديمقراطية نظام الحكم إلى الجانب الثقافي ... الخ.

هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا."[4] وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[5]

فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك ، فعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة ، حقيقة حتى تكون هناك تنمية محلية لا بد من التغيير كضرورة لمسايرة ومواكبة التحولات والتحديات التي فرضتها العولمة ، هذا التغيير لا بد أن يتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الإدارة البلدية من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من جميع الطاقات ، حقيقة الإدارة المحلية أو إدارة الموارد البشرية المحلية تواجه تحديات في ظل هذه التغيرات"مرحلة المعرفة "والتي تكافىء الرأسمال البشري والذي بات ميزة تنافسية ، وعليه فتحقيق تنمية محلية شاملة يتطلب تنمية بشرية[6].

2- مفهوم الإدارة المحلية :

يرى أحد الباحثين المهتمين بشؤون الإدارة المحلية ويقول انه من الصعب وضع تعريف عام وشامل لنظام الإدارة المحلية لأن هناك عدة اتجاهات رئيسة ومنها [7].

-تعريف الإدارة حسب وظائفها ،-تعريف الإدارة حسب أهدافها ،- الاتجاه الثالث يتعلق بجوهر الحكم المحلي وموقعه و هيئتة (هيكل الجهاز الإداري الذي يتكون من المجالس المحلية)، وهو الاتجاه المقبول ، وعليه فإن الإدارة المحلية هي المناطق المحددة والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية

ومن المسلمات أن نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا بالقضاء ولكن عمله ينحصر في مجال الوظيفة التنفيذية فيما يتعلق بالمرافق ذات الطابع المحلي دون غيرها ، وعلى إثر ذلك فإن استعمال مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة من طرف السكان المحليين التابعين لإقليم البلدية أو الولاية ، وهناك جماعتان محليتان فقط هما البلدية والولاية .

"البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون،ولها إقليم واسم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية ، أما الولاية هي" جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية وتنشأ بقانون"[8].

ثالثا– الإدارة المحلية نظام [9]:

يجدر بنا أن نعرف النظام "**système**" هو عبارة عن مجموعة من العناصر تؤثر وتتأثر فيما بينها ، وهو في محيط بعين وتقوم بنشاط معين وله هيكل وهو يتطور عبر الزمن (**Evoluant dans le temps**) وله أهداف محددة أو غاية (**Finalité**)(إن التكامل بين عناصر النظام تمكن من الكشف على جميع الاختلالات والانحرافات وإعادة النظر لتصحيح الخلل بما يسمى بالتغذية العكسية (**Feed – back**) ، ولهذا النظام فروع فهناك النظام الفرعي لتسيير الموارد البشرية والنظام الفرعي لاتخاذ القرارات إلى جانب ذلك النظام الفرعي المالي ... الخ .

ولا تحقق الإدارة المحلية مبتغاها إلا من خلال نجاح هيكلها التمويلي المحلي والذي و الذي يعمق فلسفة هذا النظام ، ولن تحقق التنمية المحلية بالصورة المطلوبة إلا إذا توافر هيكل للتمويل المحلي ينطوي على موارد مالية محلية وتقل فيه إعانة الدولة إلى أقل درجة ممكنة.

الشكل1: الادارة المالية المحلية كنظام

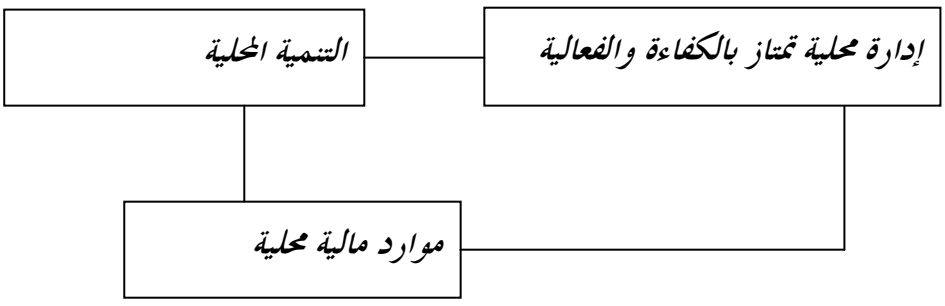

المصدر: محمد حاجي، مرجع سبق ذكره، ص:4.

ISBN : 999-999-99-99

تعتبر المالية المحلية احد فروع المالية العامة ، نظرا لأنها تتضمن القواعد المنظمة للإيرادات والنفقات ، ويقصد بالمالية المحلية " مجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي تخص الهيئات المحلية ولها ميزات منها : أن الموارد المالية ذات مرونة محدودة ، وذات طابع محلي ...الخ ".

وعلى اثر ذلك تعتبر المالية المحلية معيارا ومؤشرا فاعلا والذي من خلاله يظهر عمل الهيئات المحلية وقدرتها على التسيير ، هذا المعيار أصبح يدخل تحت ما يسمى بالتسيير العمومي (Gestion Publique) العقلاني والذي يهدف إلى البحث عن الفعالية والكفاءة (la recherche d'efficience et d'efficacité) ومن ضمنه التسيير المالي المحلي la gestion financière publique) ،للإشارة أن لمالية المحلية تتأثر بقانون المالية السنوي[10] .

رابعا:. الاختلافات الجوهرية بين الإدارة التقليدية و الإدارة الإلكترونية

هناك مجموعة من الأسس تحدد أوجه الاختلاف نذكر منها ما يلي : [11]

– طبيعة الوسائل المستخدمة عند التعامل بين الأطراف:

فالإدارة التقليدية تعتمد على الوسائل التقليدية لإجراء الاتصالات بين أطراف التعامل المختلفة و بينما الإدارة الإلكترونية تتم الاتصالات فيها باستخدام الشبكات الإلكترونية.

– طبيعة العلاقة بين أطراف التعامل:

الإدارة في ظل المفهوم التقليدي تكون علاقتها بين أطراف التعامل مباشرة بينما الإدارة الإلكترونية تشير إلى وجود العلاقة المباشرة بين أطراف التعامل حيث توجد أطراف التعامل مع أو في نفس الوقت على شبكات الاتصالات الإلكترونية.

– طبيعة التفاعل بين أطراف التعامل:

تؤكد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة أن التفاعل بين أطراف التعامل يتسم بالبطء النسبي و بينما في الإدارة الإلكترونية بالسرعة كما يحقق التفاعل الجمعي أو المتوازي بين فرد ما و مجموعة ما من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية.

– نوعية الوثائق المستخدمة في تنفيذ الأعمال و المعاملات:

تعتمد الإدارة التقليدية بشكل أساسي على الوثائق الورية بينما تتم ممارسات الإدارة الإلكترونية دون استخدام أية وثائق رسمية.

– مدى إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية:

توجد صعوبات في ظل ممارسات مفهوم الإدارة التقليدية في استخدام أي من وسائل الاتصالات التقليدية لتنفيذ كل مكونات العملية بينما يمكن تحقيق ذلك في ظل ممارسات مفهوم الإدارة الإلكترونية.

- نطاق خدمة العملاء:

توفر ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة على وجود استغلال الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة أحسن استغلال ممكن بينما تعتمد ممارسات مفهوم الإدارة الإلكترونية على إستخدام تكنولوجيا الواقع الافتراضي.

خامسا: ركائز إستراتيجية التنمية المحلية:(آليات وسياسات)

من أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل وتنسيق تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية:[12]

- تدخل الدولة:(الدور القيادي للدولة)
- المشاركة الشعبية(المجتمع المدني)
- التخطيط(التقدير والتنبؤ)
- اللامركزية(التنظيم والتسيير)
- التوازن الجهوي(التوزيع العادل للموارد)
- الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان (المواطنين، سلوكات الأفراد والمجتمع)
- الاعتماد على الإمكانيات الوطنية والدولية.

سادسا: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

لتطبيق الإدارة الإلكترونية يجب مراعاة عدة متطلبات منها:[13]

–1البنية التحتية: إذ إن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم تقل عال من البنية التحتية أي الجانب المحسوس من تأمين أجهزة الحاسب الآلي و ربط الشبكات الحاسوبية السريعة و الأجهزة المرفقة معها و تأمين وسائل الإتصال الحديثة و البدء ببرمجة المعاملات الأكثر انتشارا بدءا بالمعاملات الورية الأكثر انتشارا في جميع الأقسام و برمجتها إلى معاملات إلكترونية لتقليل الهدر في استخدام الورق .

ISBN : 999-999-99-99

2-تأمين شبكة حديثة للاتصالات و البيانات و بنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية و اللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل و نقل المعلومات بين المكتبات الإدارية نفسها من جهة و بين المستفيدين من جهة أخرى.

3-توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية و التي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية و المحمولة و غيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد و بأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

4-توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالإنترنت و نشدد على أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان من أجل فتح المجال الأكبر عدد ممكن من المستفيدين و الإداريين للتفاعل مع الإدارة الإلكترونية في أقل جهد و أقصر وقت و أقل كلفة ممكنة.

5-التدريب و بناء القدرات و هو يشمل تدريب كافة الإداريين و العاملين و المستفيدين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر و إدارة الشبكات و قواعد المعلومات و البيانات بشكل سليم و يفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة و تابعة للحكومة أضف إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة استخدام الإدارة الإلكترونية و طرق و وسائل استخدامها للمستفيدين و الإداريين.

6-توافر مستوى مناسب من التمويل بحيث يمكن التمويل الحكومة من إجراء صيانة دورية و تدريب للكوادر و الإداريين و الحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات و مواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا و الإدارة الإلكترونية على مستوى العالم.

7-توفر الإرادة السياسية بحيث يكون هناك مسؤول أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذه الإرادة و تعمل على تهيئة البيئة اللازمة و المناسبة للعمل و تتولى الإشراف على التطبيق و تقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

8-وجود التشريعات و النصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية و تضفي عليها المشروعية و المصداقية و كافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

9-توفير الأمن الإلكتروني و السرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية و الشخصية و حفظ الأرشيف الإلكتروني من أي عبث و التركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية و خطورة على الأمن القومي و الشخصي للمكتبة و للعاملين فيها.

10-خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام الإدارة الإلكترونية و إبراز محاسنها و ضرورة مشاركة جميع الإداريين فيها و التفاعل معها و يشارك في هذه الحملة جميع وسائل الإعلام الوطنية و الحرص على الجانب الدعائي و إقامة الندوات و المؤتمرات.

11– تصميم الهياكل التنظيمية لوحدات الإدارة العامة بشكل يتناسب مع متطلبات الإدارة العامة الإلكترونية [14]

سابعا: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية(الإدارة المحلية، الجماعات المحلية):

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها:[15]

1–حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

2–دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة–زراعة–خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود

3–التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.

4–ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

5–إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

6–تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.

7–وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.

8–إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

9–تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.

10– ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير– التزود بالماء الشروب– الإنارة –الغاز– الكهرباء– المواصلات– الاتصالات– الصحة – التربية والتكوين– الرياضة – الترفيه –ا لثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).

11– محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع.

12– القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات.

ISBN : 999-999-99-99

13–التصدي للآفات الإجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدات والبغاء ...الخ) و العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

ثامنا– مفهوم التنمية المستدامةوعناصرها:

يقصد بالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ... إنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات ، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم[16] .

ويندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد من القضايا الهامة :

- إن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات ، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد .
- أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها .
- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعى مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الاستدامة على المدى البعيد .
- أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا .

إذن فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل ، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها ، مثل التنمية الاقتصادية ، أو التنمية الاجتماعية،أو الثقافية ، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة ، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها ، فهي تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية .

وتتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة :[17]

أ– العنصر الاقتصادي: ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة . ويشير مفهوم " الاحتياجات " الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيفاؤهم الأولوية الأولى .

ب– العنصر الاجتماعي ، ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر ، وإلى النهوض برفاه الناس ، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن ، واحترام حقوق الإنسان . كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في ضع القرار.

ج– العنصر البيئي: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها .

وقد اعتنقت العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء مفهوم التنمية المستدامة ، وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن ، إذ أنه كان سابقاً يركز على البعد البيئي وأصبح حاليا يركز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشتمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

وقد ركزت التعاريف الحديثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة اقتصادية وبيئية واجتماعية . وهذه الركائز تبرز الحاجة إلى أن تؤخذ بالحسبان ليس الناحية البيئية للاستدامة ، أو حتى النواحي البيئية والاقتصادية لها ، بل أيضا نواحيها الاجتماعية . والتفكير بشان الاستدامة الاجتماعية ليس متقدما بعد مثل التفكير بالركيزتين الأخيرتين .

وغني عن البيان فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إتباع سياسات عميقة الأثر وإجراء إصلاحات مؤسسية وانخراط جميع القطاعات فيها على مستوياتها كافة ومسؤولية التنمية المستدامة ليست من مسئولية الحكومة أو قطاع واحد أو قطاعين من قطاعات المجتمع فحسب .

وخلاصة القول فالتنمية المستدامة عملية تراكمية تتأسس على ما هو قائم ، وتحقيقها هو بمثابة عملية بقدر ما هو هدف محدد وهي ليست نشاطا من الأنشطة التي يترك أمر تحقيقها للمدى الطويل بل هي كناية عن مجموعة من الأعمال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل والأنشطة والممارسات التي تهدف إلى معالجة دواعي القلق الملحة وفي نفس الوقت التطرق للمسائل الطويلة الأجل .

وأيضا، فالتنمية الشاملة تسعى لتحقيق أهداف ونتائج في مختلف جوانب الحياة أهمها:[18]

1– الأهداف الاقتصادية:

1 . زيادة إنتاجية العمل.

3 . تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار

4 . تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الاقتصاد.

5 . محاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته، وهذا يتم عن طريق تراجع التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

2 – الأهداف الاجتماعية:

ISBN : 999-999-99-99

1 . تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموماً لكافة المواطنين.

2 . زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة

3 . زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة.

4 . تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة.

5 . تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.

6 . تنمية الثقافة الوطنية.

3- الأهداف السياسية:

توصف التنمية الناجحة بأنها تلك التي تؤدي إلى ظهور دولة قوية ومجتمع قوي، فيتمتع جهاز الدولة من ناحية بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ سياساته في كافة المجالات، وذلك في مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والقوى الخارجية، وأن يحظى في نفس الوقت بالقبول من جانب أغلبية المواطنين فلا يعتمد على القهر أساساً لإنقاذ سياساته، والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراده وجماعاته بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة والعامة، في إطار قواعد عامة عقلانية مقبولة منهم على نطاق واسع، وموضع احترام من جانب هذه الدولة.

وهكذا، فمن الناحية السياسية، يمكن القول بأن التنمية تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفعالية إلى جانب المجتمع المدني.

إذن هذه هي الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية الشاملة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي، وقد لا يكون البعد الاقتصادي هو أهمها، لكنه قد يكون أكثرها تحديداً وتأثيراً على الأبعاد الأخرى.

تاسعا: دور الإدارة المحلية الجزائرية في التنمية الشاملة:

لقد أدى التغيير الذي حدث في جميع المجتمعات وتغيير مفهوم الدولة لوحدات الإدارة المحلية إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به كل من الحكومات الوطنية والوحدات المحلية في الجزائر[19]. وقد حددت قوانين الإدارة المحلية الجزائرية اختصاصات البلدية ثم تركت التفصيل فيها إلى اللوائح التنفيذية:

أ. في المجال الاجتماعي:

تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة تغيير محلية، تقدم خدمة كبيرة للعائلة والفرد في الميدان الاجتماعي، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة (89) من قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية والمتمثلة في:

1. مساعدة المحتاجين، التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل.

2. تقوم البلدية بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجة المواطنين والاختيارات في إطار التخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن، كما تقوم البلدية

بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، ومن هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري.

3. مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتشجيع إنجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة.

ب. الميدان الثقافي والتعليمي:

تقوم البلدية بدور هام في هذا الميدان، حيث تتولى إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتشجيع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم وما قبل المدرسي (دور الحضانة).

1. حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف، وكل شيء ينطوي على قيمة تراثية تاريخية جمالية.

2. تسيير وإدارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام.

3. ترقية المواقع السياحية والترفيهية وحماية الآثار التاريخية وترميمها وحفظ المواقع الطبيعية.

ج. دور البلدية في الميدان الفني:

تقوم البلدية بدور هام في هذا الميدان، إذ أن الجوانب الفنية والسينما تعد أداة هامة لتنوير فكر الفرد، وعليه تولت البلديات تسيير الشؤون الثقافية ذات الصالح العام.

وقد سلمت الحكومة في هذا الميدان للبلدية مهمة تسيير جميع المؤسسات والمرافق المتعلقة بالثقافة الوطنية، ومنحتها حق الانتفاع بمداخيلها، فأصبحت البلدية هي التي تتولى تسيير المصالح الثقافية كالمسارح والملاعب، كما قررت الحكومة أخيرا أن تسند إلى البلديات مهمة استغلال قاعات السينما التي كانت موضوعة من قبل تحت تصرف المركز الوطني للسينما.

ويلاحظ أن التقدم الاجتماعي متوقف على نمو الإنتاج وازدهاره في الميدان الاقتصادي غير أن البلديات لا تتمتع كلها بالوسائل الكافية، ولهذا تم إنشاء صندوق التضامن الوطني لتحقيق التوازن بين البلديات الغنية والبلديات الفقيرة.

د. في ميدان الرعاية الصحية:

تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية (المادة 107) في المجالات التالية:

1. توزيع المياه الصالحة للشرب.

2. صرف المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية.

3. مكافحة ناقلات الأمراض المعدية.

4. نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور ، هذا ما أدى إلى تأسيس مكاتب لحفظ الصحة ونظافة البلدية.

تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر

ISBN : 999-999-99-99

رغم القفزة النوعية التي قطعتها الجزائر في مجال عصرنة الإدارة وإدخال الأنظمة المعلوماتية والرقمية على الخدمات الإدارية، إلا أن مشروع الإدارة الرقمية لا يزال يواجه تحديات وعقبات تحول دون تجسيد النموذج الأمثل للإدارة الرقمية ومن مجملها [20]:

1- لازالت الإدارة الجزائرية تعاني من نقص في الإطارات والكوادر المؤهلة لتسيير إدارة الكترونية بمقاييس عالمية .

2- عدم اقتناع بعض الموظفين والقيادات الإدارية بفكرة الإدارة الإلكترونية، وتخوفهم من التأثير على نمط عملهم وعدم قدرتهم على التخلي على نمط الإدارة البيروقراطية والتكيف مع الإدارة الرقمية.

3- المخاوف المتعلقة بأمن المعلومات من اختراق للأنظمة المعلوماتية والاطلاع على خصوصية المعلومات والتلاعب ا وتخريب الشبكات.

4- نقص الثقافة المعلوماتية عند المواطنين وعدم الإلمام بكيفيات استخدام وسائل الاتصال والأجهزة الرقمية ومحدودية استخدام الإنترنت والشبكات في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.

5- ارتفاع أسعار الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الحاسوب يقابله انخفاض القدرة المعيشية للمواطن وانتشار الفقر والبطالة.

كما تواجه الجزائر عدة تحديات في تجسيد الإدارة الإلكترونية، على السلطة الجزائرية عمل كبير لرفعها و منها :

- التأخر في إنجاز بنية تحتية قوية للاتصالات وتباين انتشارها من منطقة إلى أخرى .
- نشر ثقافة التفاعل والتعامل الإلكتروني لشريحة عريضة من المجتمع الجزائري قصد دفعه لاستخدام وسائل التواصل الافتراضية .

الخاتمة:

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل.

وأن الإدارة الإلكترونية ساهمت في تخفيف الضغط على الإدارات العامة كما وفرت على المتعامل معها عامل الوقت و التكاليف و تحقيق الجودة و الكفاءة المطلوبة وذلك بوجود بنية تحتية قوية و سريعة و آمنة و بتوفير الوسائل الإلكترونية مثل أجهزة الكومبيوتر و البرمجيات و تزويدها بالشبكة العنكبوتية[21].

الهوامش والمراجع:

[1]محمد ياسين مختار بن داود، لعشاب مريم، ، إسهامات الإدارة الإلكترونية في التطوير الإداري، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 05 ، المجلد 2، الجزائر 2017 [1]

رابحي لخضر، لكحل عـائشة، 2016، الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية – العدد 03، الأغواط الجزائر. [2]

[3] Gadded Chawki, , L'administration électronique et la diffusion des données publiques, 3eme édition, novembre2004

[4]عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية 2001 ص184

[5]الطيب ماتلو ، التنمية المحلية آفاق ومعاينات ، مجلة الفكر البرلماني ، الجزائر ، العدد الرابع أكتوبر 2003، ص127

[6] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص:13.

[7] عبد الرزاق الشيخلي : الإدارة المحلية ، دار المسيرة للنشر ، عمان 2001 ، ص 17

[8] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 1990 المتعلق بالبلدية والولاية.

[9]محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، ص ص:3–4.

[10] نفس المرجع، ص:6.

[11] جلال فاروق أحمد الأسناوي، إبراهم جابر السد، ،الإدارة الإلكترونية، زرالدة الجزائر، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع2013.

[12] أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، http://sciencesjuridiques.blogspot.com/2009/05/blog-post_31.html

[13] ربحي مصطفى عليان، ، البيئة الإلكترونية، الأردن ، دار صفاء للنشر و التوزيع2015.

[14] الأردن الإدارة الإلكترونية العامة، دار وائل لنشر، حمدي القبيلات،2014،

[15] حمد شريفي، المرجع السابق.

[16] أسامة الخولي ، البيئة والتنمية المستدامة ، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية ، أبو ظبي ، 2002 ، ص 51–52 .

[17] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الجندول، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر2005.

[18] ناجي عبد النور،نحو تفعيل دورالإدارة المحلية(الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2010/03/20 http://djelfa.info/vb/#_edn1

ISBN : 999-999-99-99

[19] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره.

[20] مصطفى سليماني ، ، تحديات الإدارة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية، العدد 02، أدرار الجزائر 2020

[21] لعموري سلمى، بن نوي مصطفى، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل الحوسبة السحابية الملتقى الافتراضي الوطني حول: دور تقنية الحوسبة السحابية في تحسين جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي في ظل جائحة كوفيد ، المركز الجامعي أفلو الاغواط، 2022/2021